الإعلان الوزاري لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثالثة

من أجل كوكب خالٍ من التلوث[1]

بصفتنا وزراء البيئة في العالم، فنحن نمثل نحو سبعة بلايين من الرجال والنساء والأطفال، الأغنياء منهم والفقراء، والصغار والكبار، من جميع الأمم والديانات والثقافات على هذا الكوكب الهش الجميل. ونعتقد أن كل واحد من هؤلاء الناس ينبغي أن يكون قادراً على العيش في بيئة نظيفة. وأن هواءنا وماءنا وتربتنا هي أثمن الموارد الطبيعية، وأي خطر يهددها يمثل تهديداً لصحتنا ومجتمعنا ونظمنا الإيكولوجية واقتصادنا وأمننا وبقائنا. وهذا التهديد يواجهنا بالفعل ويؤدي إلى تقصير أعمار الملايين من الناس كل عام.

ولهذا السبب نجتمع مع القادة في الأوساط السياسية والصناعية والعلمية وقادة المجتمع المدني في هذه الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للعمل من أجل كوكب خال من التلوث. ولهذا أيضاً نعتقد أن من الواجب تنبيه الناس في كل مكان إلى الأمور التالية.

١- في كل يوم، يتنفس ٩ من أصل ١٠ أشخاص هواء غير مأمون ويموت نتيجة لذلك ٢٠ ٠٠٠ شخص، بينما يموت قرابة ٢ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من الأمراض التي تسببها المياه الملوثة وسوء النظافة الصحية. ولا تزال النساء والفتيات تعانين بشكل غير متناسب من هذه الظروف، سواء من الطهي باستخدام الوقود الملوث أو بالمشي مسافات أبعد للحصول على المياه المأمونة. وتعاني ملايين لا تحصى من الناس من مشاكل صحية بسبب إلقاء ما يصل إلى ١٣ مليون طن من البلاستيك في محيطاتنا و٥٠ مليون طن من النفايات الإلكترونية في أرضنا.

٢- ولا يمكننا حتى أن نقيس الأثر البشري المترتب على السماح باستخدام آلاف المواد الكيميائية في سلع حياتنا اليومية دون إخضاعها على النحو المناسب للفحص ووسمها بالعلامات المناسبة وتتبعها، ونعتقد أن ذلك أمر غير مبرر ويمكن تجنبه. وتفتقر أعداد أكبر مما يجب من المجتمعات إلى المعلومات عن المواد الكيميائية والمواد الخطرة التي تستخدمها أو تتعرض لها و/أو إلى قدرات إدارتها على نحو آمن.

٣- ولكننا نعتقد أيضاً أن المعارف والحلول التكنولوجية الرامية إلى تخفيض التلوث موجودة بالفعل، على الرغم من أن كثيراً من الجهات صاحبة المصلحة لم تستكشف بعد أو تنفذ الفرص الكثيرة المتاحة. وتشجعنا في هذا الصدد قصص النجاح العديدة للبلدان والمدن والأعمال التجارية التي تتصدى لمشاكل تلوث الهواء والتربة والمياه العذبة والتلوث البحري. وتشمل الأمثلة الجديدة على ذلك اعتماد تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال وبدء نفاذ اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.

٤- وبينما تسعى البلدان لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، نقر بالصلات بين التلوث وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية. وسيساهم التصدي للتلوث في التنمية المستدامة على الصعيد الوطني عن طريق مكافحة الفقر، وتحسين الصحة، وإيجاد فرص العمل اللائق، وتحسين البيئة للأحياء تحت الماء وعلى اليابسة، وتخفيض الاحترار العالمي.

(١) المشروع النهائي في تاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٥- ويساورنا القلق إزاء تبعات الأضرار والتلوث التي تسببها النزاعات المسلحة للبيئة، والتي كثيراً ما تؤخر الانتعاش وتهدد صحة البشر والنظم الإيكولوجية.

٦- ويساورنا القلق أيضاً من أن الإدارة غير المستدامة للأراضي تخلق ظواهر مثل العواصف الرملية والترابية، وحرائق الغابات، التي تشكل تحدياً كبيراً للتنمية المستدامة.

٧- ونحن مقتنعون بأن العزم والتعاون وتوليد المعارف وتقاسمها والابتكار والتكنولوجيا النظيفة تعمل على تحويل هذه التحديات إلى فرص للتصدي للتلوث، غير أنه يسعنا القيام بأكثر من ذلك.

٨- ولذلك، فإننا مصممون على توسيع نطاق الإجراءات الرامية إلى منع تلوث الهواء والأرض والتربة والمياه العذبة والمحيطات والتخفيف منه وإدارته على النحو التالي:

(أ) سنشجع تطوير البيانات العلمية الموثوقة وجمعها واستخدامها من خلال توفير مؤشرات متعددة التخصصات ذات نوعية أفضل؛ وتحسين قدرات جمع البيانات والتحقق منها ورصدها على نحو يتسم بالكفاءة؛ وزيادة الشفافية من خلال تيسير الوصول إلى هذه المعلومات على نطاق أوسع؛

(ب) وسنعمل على تعزيز عمليات اتخاذ القرار بناء على الأدلة في القطاعين العام والخاص، ووضع المعايير على نحو فعال من جميع أصحاب المصلحة، وزيادة مشاركة الأفراد من جميع مناحي الحياة؛

(ج) وسنستهدف جميع أشكال الملوثات عن طريق إبرام الاتفاقات البيئية واتخاذ الإجراءات المصممة خصيصاً للغرض؛

(د) وسنعمل على التعجيل بتنفيذ ما هو قائم من الاتفاقات المتعددة الأطراف والاتفاقيات والنظم الرامية إلى منع التلوث ومراقبته وتخفيضه، وفي الحالات التي يتيقن فيها العلم من أن هذه السياسات والإجراءات يجب أن تكون موجودة ولكنها لم توضع بعد، سنضعها، وفي الحالات التي يكون فيها الأثر غير واضح بعد، سنزيد من البحوث التي تجرى في هذا الصدد؛

(هـ) وسنشجع الإنتاجية الاقتصادية، والابتكار وإيجاد فرص العمل والتكنولوجيا السليمة بيئياً؛

(و) وسنحفز الاستهلاك والإنتاج المستدامين بتيسير إعادة التفكير في أي من المنتجات والمواد والخدمات واستخدامها مرة أخرى وتدويرها واستعادتها وتصنيعها من جديد؛

(ز) وسنعزز اعتماد السياسات والنهج للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك استخدام دورة الحياة المتكاملة وسلاسل القيمة والكيمياء المستدامة؛

(ح) وسنستفيد بأكبر قدر ممكن من روابط السياسة العامة ومن فرص التجارة والاستثمار والابتكار؛

(ط) وسنعمل مع الحكومات المحلية لتشجيع نماذج التنمية الحضرية المستدامة؛

(ي) وسنشجع الحوافز الضريبية لحفز التغيير الإيجابي، بوسائل منها تحديد التكلفة الحقيقية للتلوث، بما في ذلك آثاره الخارجية، في القرارات المالية، وإعادة توجيه الاستثمارات من الأرباح الناجمة في الأجل القصير عن الأنشطة المسببة للتلوث إلى الأرباح الأكثر استدامة ومراعاة للبيئة؛

(ك) وسنقوي ونعزز السياسات والقواعد التنظيمية والقوانين التي تتسم بقدر أكبر من التكامل عن طريق تقديم الدعم للمؤسسات وبناء القدرات؛ وإنشاء آليات للرصد والمساءلة؛ وتبادل أفضل الممارسات والمعايير والصكوك والأدوات السياساتية؛

(ل) وسنقيم ونوسع نطاق الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين برعاية الأمم المتحدة، وذلك بين الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والأفراد؛

(م) وسنستخدم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والحوار الإقليمي والتنسيق على نطاق الأمم المتحدة لاستهداف التلوث.

٩- ونحن، بصفتنا وزراء البيئة، ندرك دورنا في إنجاز تلك الالتزامات وتعزيز الإجراءات المنسقة. وسنركز على التدابير الوقائية، مع مراعاة مسؤوليات كل بلد وقدراته، وسنشدد على ضرورة المزيد من التعاون، من خلال وسائل منها تبادل الخبرات والموارد والتكنولوجيا، مع أخذ المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في الاعتبار.

١٠- ولكن المسؤولية عن مكافحة التلوث لا تقع على عاتق الحكومات الوطنية وحدها. ويلزمنا الدعم من القطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأفراد. وتقع المسؤولية أيضاً على الجميع كأمهات وآباء وأزواج وزوجات وشركاء وأشقاء وشقيقات وأصدقاء وصديقات وأرباب عمل وزملاء وجيران ومجتمعات محلية.

١١- ولا يمكننا المبالغة في ضرورة اتخاذ الإجراءات السريعة الواسعة النطاق والمتسقة لمكافحة التلوث ونشيد بالتعهدات [XXXX][٢] التي قطعت في سياق حملة المشاركة ''التغلب على التلوث''.

١٢- ونؤيد الإجراءات والقرارات التي وافقت عليها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثالثة.

١٣- ونقر بالحجم الكبير للتحديات والفرص التي وردت في تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، *من أجل كوكب خال من التلوث*، وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى استخدامه.

١٤- والتحرك من أجل تحقيق كوكب خال من التلوث هو مسعى طويل الأجل. ولذلك، نطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعمل على إشراك أصحاب المصلحة في اقتراح خطة تنفيذ مشتركة لكي ننظر فيها.

١٥- وسندعو إلى هذا الإعلان، بما في ذلك في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وسنتابع تنفيذه في الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التي ستعقد في العام ٢٠١٩.

١٦- وهذا هو التزامنا بقرع ناقوس الخطر لصحة ورفاه شعوبنا، وبالعمل من أجل كوكب خال من التلوث.

---

(٢) يدخل هنا لاحقاً عدد تعهدات التبرع التي تم تلقيها بحلول نهاية الجمعية.